شائعات حول هجرته لكندا: تحدثت في «الجزيرة» كمؤرخ وشاهد.. كتبت قرار فك الإرتباط.. غضب الملك حسين وأقالني في المطار.. الروابدة والطراونة استهدفاني:

عدنان أبو عودة في قلب العاصفة: «لسه بدي أحكي أكثر».. يجب وقف سياسات «الإقصاء» ضد الفلسطينيين في المملكة

أقلام صحافية تذكره بأنه كان رجل «القصر القوي» عندما «غُبن» الفلسطينيون بقانون الإنتخاب.. ولجنة الميثاق التي قادها لم تتطرق للمسألة الديمغرافية

عمان ـ «القدس العربي»:

اثار رئيس الديوان الملكي الاسبق عدنان ابو عودة زوبعة من الجدل والعصف الذهني والاتهام والاتهام المتبادل لا يمكن لها ان تنتهي ببساطة وفي غضون ايام قليلة حتى وان اريد لها ذلك.

وهذه الزوبعة التي تحمل عنوان الحقوق المنقوصة للاردنيين من اصل فلسطيني بقيت فعالة في الفضاء السياسي والاعلامي والصالونات الاردنية رغم ان صاحبها وحسب ما ابلغ شخصيا صحافيين محليين يفترض ان يكون قد غادر عمان الى كندا مساء الاثنين الماضي في رحلة لم تعرف اهدافها بعد وان كانت تحمل ابعادا عائلية وشخصية.

وفي اجواء صالونات عمان انطلقت امس شائعات تتحدث عن هجرة ابوعودة او قراره بالمغادرة خارج البلاد، لكن الرجل كان قد ابلغ اصدقاء له ومقربين في عمان انه لا يخشى شيئا ولا يفكر بالهجرة ويستبعد اعتقاله او محاكمته بسبب الاراء التي اطلقها بخصوص سياسات الاقصاء ضد الفلسطينيين في المملكة او بسبب ما وصفت بأنها اسرار كشفها عبر محطة الجزيرة القطرية الامر الذي يرجح قيامه بزيارة خاصة ذات ابعاد عائلية.

وبعد الجدل الذي اثاره ابو عودة لم يتسن امس الثلاثاء للكثير من الصحافيين الاتصال به، فقد اغلق هاتفه الخليوي وربط هاتفه المنزلي بعلبة بريد صوتي تطلب من المتصل ترك رسالة مما يوحي بان منزل الرجل في ضاحية صويلح غربي عمان العاصمة لا يوجد به احد.

وطوال الاعوام الثلاثة الماضية اكثر ابو عودة من التجول والزيارات خارج الاردن وخصص جزءا كبيرا من وقته لقضاء امسيات حوارية على مستوى الثقافة والفكر والسياسة والتحليل مع نخبة من المثقفين والكتاب المصريين في القاهرة كما زار اولاده عدة مرات في احدى الدول الخليجية.

وقبيل انقطاع الاتصال به امس وامس الاول كان ابو عودة وبعد الجدل الذي تسبب به برنامجه في الجزيرة قد عبر عن عدم وجود ما يخشاه، مؤكدا انه لا يخشى الاعتقال ولا المحاكمة وانه لا يوجد اصلا ما يوجب الاعتقال او السؤال ومؤكدا بانه لا يفكر بالاقامة في اي بلد خارج الاردن وانه قال رأيه الموثق في عدة مسائل لها علاقة بالتاريخ وبالتالي لم يتجاوز اي خطوط حمراء من اي نوع ولم يكشف اسرار يمكن ان تخالف القانون او ان تشكل خطرا على الدولة والنظام في الاردن.

والمعروف ان ابو عودة فتح باب النقاش على مصراعيه عام 2000 بخصوص الاوضاع القانونية والواقعية لرعايا الدولة الاردنية من الفلسطينيين عندما الف كتابا باللغة الانكليزية عن الوضع الداخلي في المملكة الهاشمية وبعد تأليف الكتاب بعدة اسابيع تم تعيين ابو عودة مستشارا سياسيا للملك عبد الله الثاني.

وحسب رواية سمعتها «القدس العربي» عدة مرات من ابو عودة نفسه فقد اقيل من منصبه كمستشار سياسي للقصر الملكي عام 2000 وبطريقة مهينة بسبب حرب داخلية شنها آنذاك رئيس الوزراء عبد الرؤوف الروابدة ورئيس الديوان الملكي في ذلك الوقت فايز الطراونة.

وحسب المقتضيات التي سمعها شهود عيان من الرجل نفسه طلب منه العاهل الاردني الاستقالة من منصبه خلال وقفة جماعية في ارض المطار في ذلك الوقت.

وبعد استقالته ظهر ابو عودة في عدة مناسبات اجتماعية وسياسية، لكنه امتنع عن التحدث بشأن افكاره وكتابه وبملف الحقوق المنقوصة طوال سنين واكثر من مجالسة المثقفين والعلماء والاكاديميين وابتعد عن السياسيين والصحافيين. وخلال الاسبوع الماضي عاد نجم الرجل ليسطع بالسماء مثيرا مرة اخرى عاصفة من الجدل تحت عنوان اوضاع الفلسطينيين في الاردن عبر برنامج زيارة خاصة في قناة «الجزيرة». وتحدث ابو عودة بنفس المضامين. وقال ان سياسة اقصاء الفلسطينيين في الاردن مازالت مستمرة بل اصبحت اكثر فعالية مؤكدا ان قانون الانتخاب لا يحقق العدالة والمساواة ولا التوازن الاجتماعي والديمغرافي.

وحفلت عمان بآراء معترضة او متهمة لابو عودة طوال الاسبوع الماضي وربطت بعض الاوساط ما قاله في «الجزيرة» بتوقيت مفترض لحل مشكلة الفلسطينيين على حساب الاردن والاردنيين، لكن ابو عودة سخر من هذا الربط عندما كشف النقاب عن تسجيل حلقات زيارة خاصة في «الجزيرة» قبل عدة اشهر واعادة بثها في وقت متأخر.

ولم يكتف ابو عودة بذلك بل اخبر عدة صحافيين اتصلوا به ان لديه مزيدا من الكلام لكي يقوله وتداول الصحافيون على نطاق واسع عبارة تكررت على لسان الرجل تحدى فيها من اتهموه قائلا باللغة العامية (.. لسه بدي احكي).

وتؤشر هذه العبارة على ان ابو عودة سيطرح العديد من الموضوعات في وقت لاحق لكن قبل سفره المفترض اعرب ابو عودة عن استغرابه الشديد من الهجوم السافر عليه والاتهامات الشخصية. وقال انه كان يتمنى ان تناقش الاراء التي تحدث فيها وليس الاشياء الشخصية التي تتعلق بوجوده سابقا في مواقع المسؤولية.

وبنفس الوقت قال ابو عودة انه تحدث مع «الجزيرة» بعد ان طلبت استضافته عن فترة تاريخية عاشها هو شخصيا وبالتالي تحدث الرجل بصفته مؤرخا كما قال وليس لاغراض فتح ملفات حساسة او اثارة الجدل مصرا على انه لم يقصد شيئا محددا من وراء حديثه عن الفلسطينيين في الاردن الان انما اجاب على اسئلة طرحت عليه حول كتابه من قبل مذيع قناة «الجزيرة» وخلال تسجيل برنامج كان الهدف منه التحدث عن فترة عايشها كمسؤول في النظام الاردني. وقال ابو عودة ان الاجوبة على هذه الاسئلة كانت اصلا واردة في كتابه وبالتالي لا يوجد مبرر لان يكون هناك شيء مقصود او جديد فالجميع يعرف بوجود سياسات اقصاء ونظريات ادارية تستند عليها بخصوص الوضع الداخلي للفلسطينيين في الاردن. وفي شروحاته حول ما حصل معه اكد ابو عودة انه معتاد على الاتهامات وفي كل مراحل تاريخه فقد اتهم عندما كان مسؤولا في صلب النظام، واتهم عندما تقاعد وهو متهم مفترض بكل الاحوال. كما يلمح وبالتالي الى ان اي اتهامات لن تدفعه للتراجع عن تقديم رؤية تحليلية لاحداث الماضي والحاضر بهدف الاستفادة والايجابية وتجاوز السلبية وليس بهدف الاثارة او صناعة مشكلة.

وبنفس الوقت سجل ابو عودة ان الاعتراف بوجود مشكلة هو الذي يحصن المجتمع الاردني وليس انكار هذه المشكلة او اتهام من يتحدث عنها وسواء كان جزءا من المسؤولية او لم يكن فان المشكلة موجودة. وقال: الغريب ان احدا ممن اتهمني او شتمني لم يناقشني ولم يناقش الموضوع اصلا. ولازالت الصحافة الاردنية تحاول الرد والتعليق على ما ورد على لسان ابو عودة، فقد نشرت صحيفة «الغد» امس مقالا لمدير مكتب «الجزيرة» في عمان ياسر ابو هلالة تحت عنوان محاولة لتفكيك لغم الهوية بدأه الكاتب باشارة لصراعات الهوية التي تتسبب بالكثير من الضحايا ثم اعترف الكاتب بحق الرجل في رواية الاحداث والافكار كما يشاء وبحق الاخرين في تقديم رواياتهم.

وحسب مقال ابو هلالة فان مدير المخابرات ووزير الداخلية السابق رشيد رشح ابو عودة لمنصب وزارة الاعلام خلال احداث ايلول عام 1970 ليس لانه فلسطيني، ولكن لانه يتميز بالكفاءة فقد كان يتقدم عليه آنذاك من اصول فلسطينية اشخاص اخرون بينهم اديب طهبوب نائب مدير المخابرات وفايز جابر وسعد الزعتري وغيرهم.

واشار ابو هلالة الى ان ابو عودة كان كاتب بيانات الحاكم العسكري حابس المجالي عندما كان من يشتمونه الان في صفوف الثورة الفلسطينية، وقال الكاتب ان كلام ابو عودة غير دقيق ويحتاج لتصحيح عندما اشار الى انه لم يكن في موقع المسؤولية عند اقرار قانون الانتخاب، مشيرا لان ابو عودة كان رجل القصر القوي عندما الغي تمثيل الضفة الغربية عام 1989. وحسب ابو هلالة فقد قال له ابو عودة شخصيا مؤخرا انه اتصل ببعض الوزراء عام 89 وسألهم عن كيفية اقرارهم لقانون الانتخاب فردوا عليه ردا يمسك الرجل عن ذكره الان.

ويشدد ابو هلالة على ان بنود قانون الإنتخاب التي تغبن الفلسطينيين في الأردن أقرت فيما كان ابو عودة رجلا قويا في القصر الملكي وبعد الانتخابات عام 89 كان له دور حاسم في تشكيل دور الميثاق الوطني التي بحثت كل شيء دون ان تبحث الديمغرافيا الفلسطينية.

ويوم كان ابو عودة رجل القصر القوي ـ يقول ابو هلالة ـ كان طاهر المصري مواطنه رئيسا للوزراء ولم يطرح موضوع الديمغرافيا لا في البيان الوزاري ولا في خطاب التكليف الملكي الذي كتبه ابو عودة بنفسه، واعتبر الكاتب ان ابو عودة لم يحدد من أين جاءت نسبة الـ 60 % التي يتحدث عنها كتمثيل لعدد الفلسطينيين في الشعب الاردني علما بان كتابه يتحدث عن 50 %. ونقل الكاتب عن ابو عودة شخصيا انه يريد الغاء الاقصاء السياسي للفلسطينيين في الاردن وليس ان تكون اكثرية مجلس النواب اردنية، اما الدوائر الانتخابية فقد حددت واقرت عندما كان ابو عودة مشاركا في صنع القرار وجاءت ثمرة تطبيق حرفي لفك الارتباط، مشيرا الى ان الوحدة فرضت على الفلسطينيين وعلى الاردنيين ولم يجر استفتاء حقيقي عليها لكنها بالمقابل لم تجد اعتراضات ورفضت باجماع عربي في قمة الرباط ونفذ قرار فك الارتباط بوجود ابو عودة.

وكان ابو عودة وخلال مجالساته الكثيرة للصحافيين والمثقفين قد اعترف انه شخصيا من اقترح على الملك الراحل حسين بن طلال صيغة فك الارتباط عام 88 ساردا رواية سمعتها «القدس العربي» منه عدة مرات حول موجة غضب اجتاحت الملك الراحل عندما اطلع على بيان صدر في الضفة الغربية يتهم الاردن ويشوه دوره فما كان من الملك حسين الا ان شعر بغضب شديد فعالجه ابو عودة باقتراح صياغة فك الارتباك، واشرف شخصيا على كتابة القرار بهذا الخصوص.

عدنان أبو عودة

نص المقابلة

فيما يلي النص الكامل للمقابلة التي بثتها وكالة «عمون» الإلكترونية في عمان لعدنان أبو عودة بعد الضجة التي اثارها عبر محطة الجزيرة وهي مقابلة سجلتها صحيفة «الأنباط» اليومية ويرد فيها الرجل على الإتهامات التي كيلت بحقه:

■ طرحت في مقابلتك مع برنامج «زيارة خاصة» في «الجزيرة» قضية اقصاء الاردنيين من اصل فلسطيني.. كيف استطعت رصد عملية الاقصاء هذه وفي اي المجالات؟

■ نعم ان الإقصاء موجود في الأردن عبر كثير من الأمور وأهمها قانون الانتخابات الذي لا يراعي التوازن الديموغرافي في الأردن خاصة لسكان المدن وان التحدث عن هذا القانون يعتبر خطا احمر، لهذا فان عملية إقصاء الفلسطينيين في المدن هي ضد العملية الديمقراطية والإصلاح بكافة أشكاله.

■ تقول ان عملية الاقصاء موجودة ولكنك لم تفسر لي كيف تمت هذه العملية وهل هي بشكل محدود أم منظمة؟

■ إن عملية الإقصاء للأردنيين من أصل فلسطيني قد زادت من وجهة نظري في الفترة الأخيرة بكافة الأشكال والألوان وقد أصبحت الأمور واضحة ومن يقرأ صحيفة يومية يلمس عملية الإقصاء ما بين السطور. والإقصاء بالمفهوم الذي اطرحه هو ضد المشاركة والعملية الديمقراطية.

■ مقابلتك اثارت ردود فعل عنيفة واتهمك البعض بانك تجاوزت الخطوط الحمراء وهوجمت من قبل كتاب واحزاب ما هو ردك على هذا الهجوم؟

■ لقد تلقيت عشرات الاتصالات الهاتفية من المواطنين الذين تعرضوا لعمليات إقصاء عبر السنوات الماضية وأيدوا في كلامي ما طرحته في المقابلة التي قلت فيها غيضا من فيض. إن ما جرى بعد المقابلة هو ارهاب فكري بصورة سافرة مارسه «لوبي» المستفيدين من وضع الإقصاء لفئة هامة من الشعب الأردني وهم الذين لا يريدون التغيير والإصلاح والنهوض بالمجتمع الأردني مستفيدين من الأمر الواقع.

■ تحدثت في مقابلتك مع الجزيرة عن موقف حدث في اجتماع لمجلس الوزراء مع احد الوزراء ولكنك لم تقم بتسمية هذا الوزير؟ فمن هو؟

■ حصل نقاش بيني وبين احد الوزراء حول مدينة القدس أولى القبلتين فاحتد النقاش بيننا، ولا أرغب في الكشف عن اسمه فقد انتقل إلى رحمة الله ولا تجوز عليه إلا الرحمة ولم أتعود في حياتي الطعن في الموتى ولكن ذكر مناقبهم الحسنة أفضل.

■ أثار كتابك «الأردنيون والفلسطينيون، والمملكة الأردنية الهاشمية في صيرورة السلام الشرق أوسطي» جدلا واسعا قبل ان يترجم إلى اللغة العربية؟

■ منذ صدور الكتاب باللغة الانكليزية قبل عدة سنوات تعرض للهجوم والتشويه من قبل بعض الأقلام الصحافية وقبل معرفة مضمونه فمن هاجموه لم يقرؤوا النسخة الأصلية إنما قرؤوا عنه في بعض وسائل الإعلام.

■ إذا ما هي أهم المرتكزات والمحاور التي اعتمدت عليها في تأليف الكتاب؟

■ كتاب «الأردنيون والفلسطينيون والمملكة الأردنية الهاشمية في صيرورة السلام الشرق أوسطي» تناول العلاقة الأردنية الفلسطينية من محور وجود ثلاثة لاعبين هم الشعب الأردني والفلسطيني والإسرائيلي، وان الخطر الأساس على الأردن يتمثل في الوطن البديل مما يثير المخاوف عند الدولة الأردنية من الفلسطينيين لعدم قيام دولة فلسطينية، وخلاصة حل هذه المشكلة هو إقامة جمهورية فلسطينية تتحد مع المملكة الأردنية في كونفدرالية، كما أن هذا الكتاب قد أسيء فهمه وهوجم بكل الوسائل والسبل رغم أنه نفد من المكتبات الأردنية قبل سنة.

■ حدثنا عن زيارتك لمدينة نابلس في التسعينيات وما الموقف الذي تناولته أقلام عديدة في التحليل؟

■ بعد غياب طويل عن ارض فلسطين قمت في عام 1995 بزيارتها وتحديدا مدينة نابلس مسقط رأسي وذلك للمشاركة في تأبين المرحوم حكمت المصري.. وهناك وبعد غياب طال 28 سنة زرت قبر أمي في المدينة تلك الأم العجوز الأمية التي دفعتني دفعا عام 1948 للعودة إلى المدرسة بعد أن تركتها لأتعلم مهنة «الميكانيك» وحال وقوفي أمام قبرها انفعلت وبكيت في لحظة إنسانية، وما حدث هو تأويل الموقف وأصبح البكاء على قبر أمي جريمة سياسية من قبل بعض الأقلام التي ضخمته وتناولته بكافة الصور.

■ كيف تفسر وأنت الذي عشت في دوائر صنع القرار السياسي في الأردن سنوات طويلة ابتعادك الآن بشكل ملفت للأنظار؟

■ لا يوجد تفسير محدد وواضح لابتعادي عن دوائر صنع القرار ولكنني الآن متفرغ للقراءة والدراسة والمشاركة في بعض المنظمات العالمية «كمنظمة الأزمات الدولية» وقد أبعدني بعض المستشارين الذين ارفض ذكر أسمائهم في العهد الجديد.

■ هل شعرت طوال حياتك بالتمييز وأنت في الوطن؟

■ نعم شعرت بذلك نتيجة أسباب كثيرة أهمها عملية إقصاء فئة كبيرة من الأردنيين عن المشاركة في الحياة السياسية نتيجة قانون الانتخاب.

■ القضايا التي اثرتها خطيرة فلماذا لم تقم باثارتها وانت في منصبك.. وانت في موقعك كمسؤول لماذا انتظرت كل هذه الفترة لتتحدث عن مثل هذه القضايا؟

■ بصراحة طيلة فترة تواجدي في مختلف المناصب الحكومية التي شغلتها سواء في رئاسة الديوان الملكي أو بعض الوزارات الأخرى كنت دائما اطرح هذه الآراء والأفكار الإصلاحية على جلالة الملك والحكومات وبصورة مستمرة ولكن هل على المسؤول أن يتحدث للجميع عما يطرحه من آراء قد تكون أحيانا مثيرة للجدل.

■ ما هي أسرار هذه المقابلة ولماذا أجريت بهذا الوقت بالذات؟

■ إن هذا البرنامج المبثوث في قناة «الجزيرة» الفضائية يقوم دوريا بالالتقاء مع الشخصيات المؤثرة في تاريخ أوطانها وقد تم تسجيل هذه الحلقة في شهر حزيران من العام الحالي وفيها تكلمت عن تاريخ شاهدته بعيني وجزء منه هو عبارة عن تاريخ عشته في مختلف المناصب التي توليتها، بصراحة بعد التقاعد من الخدمة العامة وبعد سنوات طويلة تكمم الأفواه ويصبح الحديث في هذه المواضيع المسكوت عنها واجبا.

■ هل تتوقع ان يتم تحويلك للقضاء او اعتقالك بعد مقابلتك الاخيرة؟

■ أنا تناولت في برنامج زيارة خاصة جزءا من التاريخ الذي عشته بنفسي وقد طرحت الآراء التي أؤمن بها من أجل النهوض بالأردن وتطويره ليستطيع مواجهة المستقبل، فهذا التاريخ الشخصي هو جزء من الحياة السياسية ولذلك لا أتوقع أن يتم اعتقالي فأنا لم أتجاوز الخطوط الحمراء والأردن بلد ديمقراطي يستوعب كل الآراء.

مرشد «الاخوان» يتهم جمال بزيادة الفساد.. وهجوم على عمرو خالد.. وانتحار مواطن فشل في ايجاد عمل.. ووزير يعين ابن شقيقته في أربع وظائف

الرئيس ينفي التشاور مع أي دولة على البرنامج النووي.. وقنديل يطالب بازاحة العائلة الحاكمة لانقاذ مصر.. والصحافة الحكومية مديونة

القاهرة ـ «القدس العربي»

ـ من حسنين كروم:

كانت الأخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة أمس الثلاثاء عن اجتماع الرئيس مبارك مع أعضاء الهيئة البرلمانية للحزب الوطني الحاكم، لمجلسي الشعب والشورى، واعلانه الموافقة على ادخال تعديل آخر على المادة 76 من الدستور لتتيح فرصا أوسع للأحزاب لتقديم مرشحين لانتخابات رئاسة الجمهورية، واضطرابات في الجو لمدة يومين وتقديم مصطفى بكري عضو مجلس الشعب المستقل استجوابا عن صفقة بيع شركة عمر أفندي لشركة أنوال السعودية، بعد أن بدأت الصفقة تتعثر وتلوح بوادر فشلها في الأفق وقد ظهرت من جديد اعتراضات تعيد التشكيك في وزارة الاستثمار والشركة القابضة للتجارة ثم تقوم هيئة الأوقاف بطلب لشراء الشركة، والتمسك بحقوقها لأنها تؤجر عشرات المحلات لعمر أفندي، والقاء السيدة سوزان مبارك كلمة في افتتاح أعمال المؤتمر السنوي العاشر للمنتدى العالمي لأبحاث الصحة، والاستعدادات للانتخابات العمالية في الثامن من الشهر الحالي، واشتباكات بالعصي والجنازير والسيوف بين طلاب الاخوان المسلمين وطلاب الاتحاد في كلية التربية بجامعة عين شمس، لاستبعاد الاخوان من كشوف المرشحين، واستمرار السحابة السوداء فوق القاهرة وانتقالها للأسكندرية وخطة لوزارة الري لاعادة استخدام 8 مليارات متر مكعب من مياه الصرف في الزراعة.

والى شيء مما لدينا اليوم:

معارك الصحافيين

ونبدأ بمعارك الصحافيين والقلق الشديد الذي انتاب زميلنا وصديقنا اسماعيل منتصر رئيس مجلس ادارة مؤسسة دار المعارف ورئيس تحرير مجلة «أكتوبر» من اتجاه الوزارات والبنوك لتحصيلها ديونها لدى المؤسسات الصحافية الحكومية واتخاذ اجراءات ضدها، فقال مستغيثا: «ديون هذه المؤسسات ضخمة وهائلة والمسألة ليست مقصورة على فواتير متأخرة أو فواتير مياه لم تدفع لكن هذه المؤسسات مدينة للتأمينات الاجتماعية والضرائب والبنوك وغيرها بأرقام فلكية، والمؤسسات الصحافية جزء من مؤسسات الدولة وما سينطبق على الهيئات والمؤسسات الحكومية سينطبق عليها، كيف تراكمت هذه الديون؟ هذه مسألة تحتاج لدراسات ومناقشات كثيرة لكن الحكومة نفسها أحد أسباب هذه المشكلة فعلى امتداد سنوات طويلة فرضت الحكومة علاوات سنوية لم تلتزم بتسديد قيمتها للمؤسسات الصحافية التي تضاعفت أعباؤها نتيجة هذه العلاوات المفروضة عليها. والمسألة هي كيف ستتمكن هذه المؤسسات من سداد هذه الديون حتى لو تم جدولتها سيكون من الصعب جدا على المؤسسات الصحافية سداد ديونها لتعدد الجهات المستحقة لها هذه الديون.

واذا كانت ديون المؤسسات الصحافية الحكومية تتخطى رقم 2 مليار جنيه، فان «صوت الأمة» المستقلة، واصلت ابداء دهشتها مما اعتبرته محاولة من مصلحة الضرائب مدفوعة من وزير المالية والنظام لاغلاقها، بتلفيق قضية ديون وأرباح متهربة منها وتوقيع الحجز التحفظي عليها، وهو ما نفته الجريدة من قبل، ونشرت في عددها الجديد الصادر يوم الأحد موضوعا عنوانه ـ أم الفضائح ـ وثائق تلفيق قضية تهرب «صوت الأمة» من الضرائب أعده زميلنا محمد فتحي يونس، مدعما بصور من المستندات.

معارك سياسية

والى المعارك السياسية حول مستقبل النظام والأحزاب والحديث الذي نشرته «صوت الأمة» للمستشار محمود مكي عضو مجلس ادارة نادي القضاة، وأجرته معه زميلتنا هدى أبو بكر وقال فيه: «ـ اذا كان عليّ، أن أشخص الحالة السياسية ونظام الحكم في مصر فأنا أشخصه بأنه أشبه بمريض بالشيخوخة والتي اذا تسللت لأي شخص يصاب بقصور في السمع والابصار فأصبح من الصعب على النفس البشرية التي اعتادت تجميع كل السلطات في يدها والتحكم في كل شيء ورفض المعارضة والرأي الآخر أصبح من الصعب عليها سماع غيرها. أما المواطن فأصبح الآن لازما عليه أن يقوم بالتعامل مع هذا المريض بأن يعلي صوته بأعلى ما عنده حتى يسمعه ويحاول أن يلفت الأنظار اليه حتى يراه وهذا هو الذي سينقذ المريض من الدخول في الغيبوبة أو الموت الاكلينيكي. كنت أشك في امكانية التغيير وكدت أفقد الأمل فيه حتى جاء موقف المواطنين الشرفاء من كل الفئات العمرية وكل طوائف المجتمع وكل المحافظات ووقفوا على باب نادي القضاة وقفة مشرفة لمساندتنا وشاهدت بعيني تضحيات الكثير منهم وتحمل الاهانة والأذى من الشرطة مع ذلك أصروا على العودة في اليوم التالي فتجدد لدي أمل في حدوث التغيير، فالتغيير قادم قادم لا محالة وان لم يحدث بالشكل السلمي والآمن وبقبول ورضا الحاكم والمحكوم ستكون العواقب وخيمة عليهم».

أما زميلنا وصديقنا كرم جبر رئيس مجلس ادارة مؤسسة «روزاليوسف» فقد حذر في مقاله بمجلة «روز» من تزايد خطر عمرو خالد والشيخ يوسف القرضاوي بقوله عنهما: «من الآن فصاعدا أتوقع تكثيف الحضور الاعلامي لمجموعة من رجال الدين الذين يتمتعون برصيد جماهيري واستثمار الدين في القضايا السياسية والمرشح لتأدية هذا الدور شخصيات مثل عمرو خالد والقرضاوي، عمرو خالد ـ مثلا ـ قام مؤخرا بتوجيه بيان ساذج الى الشباب المسلم بالجهاد في لبنان وتعامل مع الحرب التي تجري الآن بأسلوب غزوة بدر وفشلت عملية استثمار الحدث دينيا لكنه سيعاود الكرة مرة ومرات واستراتيجيتهم هي التسلل الهادي على طريقة العنكبوت.

القرضاوي ظهر مؤخرا في احدى الفضائيات وظل يتحدث بأسلوب ناعم ورقيق في قضايا دينية معاصرة وبعد أن تسلل بهدوء الى جمهور المشاهدين وضع السم في العسل ومرر ثلاث رسائل محددة هي انتهاء مرحلة الفصل بين الدين والسياسة والأمر الثاني ذوبان الهوية الوطنية في عالمية الاسلام والثالث تبرئة «الاخوان المسلمين» من كل ما ارتكبوه من جرائم، تسلل فضيلة الشيخ واخترق وصوب بعد أن غزا مشاعر الناس وعقولهم بكلام ظاهره الرحمة وباطنه العذاب، وانتظروا صورا مختلفة من الاستثمار الديني للسياسة واستغلال نزعة التدين المتصاعدة لدى الناس في تحقيق مكاسب انتخابية على جميع المستويات».

والى «وفد» الاثنين ومقال نشرته للدكتور ايهاب سلام، عنوانه ـ هل يتحول المستبد الى ديمقراطي؟! ـ اثار شكوكي فيه لقوله:

«المستبدون ـ هذه الأيام ـ يتصرفون بطريقة مختلفة عن المستبدين في أيام زمان، كان المستبدون في الماضي يعتقلون المعارضين ويعذبونهم عذابا رهيبا ولا يفرجون عنهم الا اذا ضمنوا أن يلزموا الصمت، وقد يبقون في المعتقل دون محاكمة أو حتى بمحاكمة لكن مدة الاعتقال تطول حتى يشيب المعتقلون، وهم لا يتصلون بالصحافة ولا يمكنهم الادلاء بالأحاديث وتقطع أيديهم لو حاولوا تسريب مقالات أو اعتراضات على أعمال معينة، يرتكبها المستبدون لكن الآن تم التخفيف من الاعتقال، وأصبح يتم بمحاكمة ولا يدري أحد ما اذا أعلنت الحكومة عن عدد المعتقلين احصائيا أم أن عددهم سوف يبقى طي الكتمان واذا نشرت الاحصائيات فقد نشرت سرية، واذا تسربت فيمكن انكارها، وفي الماضي كان يسمح المستبدون للشعب ان يصمت ولا يقول كلمة الا مدحا ويتصرفون كأنهم ملهمون، أما الآن فهم يتركون الشعب ينفث عما في داخله ويفعل المستبدون ما يرونه صوابا لا أهمية لرأي الشعب أو ما يسمى الرأي العام، لا أهمية أن ينتقد عمل وزير أو حتى موظف في مصلحة حكومية بشرط ألا يوجه النقد الى الزعيم، وكان في الماضي يجري المستبدون الانتخابات ولكن بصورة صورية، أما الآن فالانتخابات تجرى ويترك للشعب أن يحدد من يشاء في حدود معينة لكن بشرط أن تكون الأغلبية الغالبة للحزب الذي ينتمي اليه المستبد بدلا من اجرائها على مجلس واحد امتدت لتصبح المجلسين وكذلك المجالس المحلية، ولكن المهم هو أن يكون الممثلون أغلبهم ينتمون الى الحزب الحاكم أو حزب الزعيم، واذا أفلت واحد أو اكثر من الأغلبية الغالبة فان الترغيب والترهيب يعملان لادخاله أو ادخالهم في زمرة الأغلبية الكاسحة، وقد تبقى هناك من هو مستقل عن الحزب الحاكم ولا مانع من وجوده بشرط أن ينفث عن نفسه في حدود المعقول ولكن لن يرى لرأيه تطبيقا».

ماذا يقصد هذا الخبيث بكلامه المسموم؟!

الرئيس مبارك

والى رئيسنا ـ بارك الله فيه ورعاه، وسدد على الطريق خطاه رغما عما قاله عنه الدكتور عزيز صدقي رئيس الوزراء الأسبق وأبو الصناعة المصرية، والمنسق العام للجهة الوطنية من أجل التغيير في حديث له مع «صوت الأمة» أجرته معه زميلتنا ايمان محجوب، وقد أغضبني منه رغم حبي وتقديري الشديدين له ولنزاهته واستقامة مواقفه، ولكن لم أستطع الاشارة الى قوله:

«رموز الفساد لهذا النظام كثيرة، ولكني لم أذكر أحدا من وجهة نظري، أنا سوف أستند لما يكشف عنه النظام فقط، فمثلا اليوم مكتوب في أحد الجرائد أن الرئيس مبارك يطلب تقريرا عن الفساد في وزارة الاسكان والتعمير أيام تولي ابراهيم سليمان الوزارة، هذا الكلام في حد ذاته مصيبة، فقد ظل الوزير أكثر من 12 عاما وهو يسعى في الأرض فسادا، وأنا أسأل الرئيس، أنت كنت فين كل هذه المدة، وبعيدا عن ملفات فساد ابراهيم سليمان اثناء وجوده في الوزارة، أجاب على سؤال أحد الصحافيين حول سكنه في قصر بأنه يمتلك أربعة قصور، وتساءل: يبقى أنا اللي عملت كل هذه المساكن وأسكن في شقة، أظن أن هذه الاجابة كانت تستوجب أن يسقطه الرئيس مبارك من الوزارة لأن شخصا بهذه العقلية لن يفكر في عمل مساكن لمحدودي الدخل والفقراء وأنا سأضرب مثلا للعبرة فحينما كنت وزيرا في أول عهد جمال عبدالناصر كنت أسكن في فيلا والدي وكل حاجة كنت أمتلكها قمت ببيعها لأنني ظللت في الوزارة 22 عاما فأول مرتب أخذته بعد تعييني في الوزارة 216 جنيها، وكان هذا المرتب لا يكفي ايجار الشقة التي أسكنها بعد زواجي وأجر 2 سفرجية وشغالة، فما العمل؟ كان عندي ارثا من والدي، وهناك خياران، الأول أن أبيع من ميراثي لكي أعيش أو أسرق من الوزارة، لكني أمرت محمود حسين مدير مكتبي أن يبيع أرضا من ميراثي وظللت ابيع على مدار 22 عاما قضيتها في الوزارة حتى كان مجمل ما بعته 56 فدانا، وقد دخلت الوزارة وأنا أسكن في شقة ومازلت أسكن فيها حتى اليوم، وهذا هو الفرق بيني وبين ابراهيم سليمان والفرق بين عهد جمال عبد الناصر وعهد حسني مبارك، جمال عبدالناصر مات ولا يملك غير البيجاما التي كان يرتديها حتى البيت الذي يسكن فيه والسرير الذي كان ينام عليه كان عهدة بنص القانون على أن تعود للشعب بعد وفاته أو تركه منصبه، ووصل كان يسمح المستبدون للشعب ان يصمت ولا يقول كلمة الا مدحا ويتصرفون كأنهم ملهمون، أما الآن فهم يتركون الشعب ينفث عما في داخله ويفعل المستبدون ما يرونه صوابا لا أهمية لرأي الشعب أو ما يسمى الرأي العام، لا أهمية أن ينتقد عمل وزير أو حتى موظف في مصلحة حكومية بشرط ألا يوجه النقد الى الزعيم، وكان في الماضي يجري المستبدون الانتخابات ولكن بصورة صورية، أما الآن فالانتخابات تجرى ويترك للشعب أن يحدد من يشاء في حدود معينة لكن بشرط أن تكون الأغلبية الغالبة للحزب الذي ينتمي اليه المستبد بدلا من اجرائها على مجلس واحد امتدت لتصبح المجلسين وكذلك المجالس المحلية، ولكن المهم هو أن يكون الممثلون أغلبهم ينتمون الى الحزب الحاكم أو حزب الزعيم، واذا أفلت واحد أو اكثر من الأغلبية الغالبة فان الترغيب والترهيب يعملان لادخاله أو ادخالهم في زمرة الأغلبية الكاسحة، وقد تبقى هناك من هو مستقل عن الحزب الحاكم ولا مانع من وجوده بشرط أن ينفث عن نفسه في حدود المعقول ولكن لن يرى لرأيه تطبيقا».

ماذا يقصد هذا الخبيث بكلامه المسموم؟!

الرئيس مبارك

والى رئيسنا ـ بارك الله فيه ورعاه، وسدد على الطريق خطاه رغما عما قاله عنه الدكتور عزيز صدقي رئيس الوزراء الأسبق وأبو الصناعة المصرية، والمنسق العام للجهة الوطنية من أجل التغيير في حديث له مع «صوت الأمة» أجرته معه زميلتنا ايمان محجوب، وقد أغضبني منه رغم حبي وتقديري الشديدين له ولنزاهته واستقامة مواقفه، ولكن لم أستطع الاشارة الى قوله:

«رموز الفساد لهذا النظام كثيرة، ولكني لم أذكر أحدا من وجهة نظري، أنا سوف أستند لما يكشف عنه النظام فقط، فمثلا اليوم مكتوب في أحد الجرائد أن الرئيس مبارك يطلب تقريرا عن الفساد في وزارة الاسكان والتعمير أيام تولي ابراهيم سليمان الوزارة، هذا الكلام في حد ذاته مصيبة، فقد ظل الوزير أكثر من 12 عاما وهو يسعى في الأرض فسادا، وأنا أسأل الرئيس، أنت كنت فين كل هذه المدة، وبعيدا عن ملفات فساد ابراهيم سليمان أثناء وجوده في الوزارة، أجاب على سؤال أحد الصحافيين حول سكنه في قصر بأنه يمتلك أربعة قصور، وتساءل: يبقى أنا اللي عملت كل هذه المساكن وأسكن في شقة، أظن أن هذه الاجابة كانت تستوجب أن يسقطه الرئيس مبارك من الوزارة لأن شخصا بهذه العقلية لن يفكر في عمل مساكن لمحدودي الدخل والفقراء وأنا سأضرب مثلا للعبرة فحينما كنت وزيرا في أول عهد جمال عبدالناصر كنت أسكن في فيلا والدي وكل حاجة كنت أمتلكها قمت ببيعها لأنني ظللت في الوزارة 22 عاما فأول مرتب أخذته بعد تعييني في الوزارة 216 جنيها، وكان هذا المرتب لا يكفي ايجار الشقة التي أسكنها بعد زواجي وأجر 2 سفرجية وشغالة، فما العمل؟ كان عندي ارثا من والدي، وهناك خياران، الأول أن أبيع من ميراثي لكي أعيش أو أسرق من الوزارة، لكني أمرت محمود حسين مدير مكتبي أن يبيع أرضا من ميراثي وظللت ابيع على مدار 22 عاما قضيتها في سينما أو في محل أو في نهر الشارع لا فرق ما بين سافرة أو محجبة أو منقبة، هجوم وحشي مدفوع بنداء القطيع الجائع ومطاردات بالسلاح الأبيض لروائح اللحم الأنثوي، تجريد للنساء من الثياب، وارتكاب لأعظم الفواحش في الطريق